

اقتصاد

فوق الطاولة

من يصلح أكثر.. الخبير أم الأكاديمي؟

عبد الهادي شباط

بدأنا نقرب من الشهر دون أن يكون هناك مدير عام لمصرف التسليف الشعبي وورغم علمنا بتفسير أمور المصرف من قبل معاون المدير ضمن التوقيضات والصلاحيات المتوفرة لديه، يبقى السؤال مشروعاً لماذا لم يتم حتى تاريخه تعيين مدير عام وماذا وراء ذلك!

وعند محاولة الإجابة على ذلك تبرز جملة من الاحتمالات أولها أن هناك صعوبة لدى متخذ القرار بتسمية مدير عام جراء كثرة الترشيحات وشدة النزكيات وربما ما يزيد الأمر سخونة بعض المزايما التي يتمتع بها مدير عام مصرف التسليف كونه عضواً في مجلس إدارة المصرف التجاري السوري في لبنان وبالتالي يتقاضى تعويضاته عن ذلك بالدولار، وتعويضات مماثلة لدى نهاية عضويته من هذا الجلس.

أما في الاحتمال الثاني يبرز استكمال الخطة الحكومية بتغيير إدارات المصارف العامة، حيث تتجه التقديرات الحكومية نحو تصدير قرار جماعي يشتمل تغيير بقية إدارات المصارف العامة أي إدارة المصرف الزراعي وإدارة مصرف التوفير وفي هذه الحال ربما يتطلب الأمر مزيداً من البحث والتداول وتدوير الزوايا.

لكن في المحصلة يتضح أنه لدينا حالة شبه تعطل لدى نصف إدارات المصارف العامة سواء في التسليف الذي يعاني من فراغ في إدارته العامة أو في الزراعي والتوفير لجهة حالة شد الأعصاب التي تخيم على إدارته التي باتت عيناها على قلم القرار الحكومي بقرسوسة.

وتتراقب كل هذه الاحتمالات مع جدلية الدكتور والموظف ومن هو الأجدد في قيادة المصرف العام فبينما تظهر الحكومة ميلاً أكبر نحو الدكتور، من خلال دوران معظم الترشيحات المتداوله لتعيين إدارة التسليف حول أساتذة في كلية الاقتصاد وأكاديمي في مجلس إدارة المصرف الحالية، لكن الكثير من العاملين في المصارف العامة خاصة في الإدارات الوسطى يرون أنهم أكثر جدارة وقدره على إدارة المصرف العام جراء خبراتهم الطويلة في العمل المصرفي ودرائتهم في تفاصيل العمل وحيثياتها.

لكن في نهاية المطاف نرى أنه من الأجدد عدم ترك الأمور في الهواء وعشوائية التحليلات والتأويل وإملاء الفراغ الفيزيائي في التسليف الشعبي والفراغ النفسي في الزراعي والتوفير، وأن وصفاً بسيطاً من المحددات والمعايير تسهل عملية الانتقاء والتغيير المنشودة.

محمد راكان مصطفى

كشفت معاون وزير النقل عمار كمال الدين لـ «الوطن» عن ضبط شبكة تزوير وثائق سيارات تضم معقبين معاملات وتجار سيارات منذ نحو شهر، مبيناً أنه تم ضبطها من مديرية نقل دمشق بالتعاون مع الأمن الجنائي بعد اكتشاف وجود تزوير في الوثائق، مضيفاً: تم إلقاء القبض على قسم منهم والقسم الآخر ما زال متوارياً عن الأنظار.

وبين كمال الدين أن عمليات التزوير خفت بشكل كبير بعد أن زادت بشكل كبير في العام ٢٠١٣ و٢٠١٤، عبر اتخاذ الوزارة عدة إجراءات ساهمت بالحد من هذا الأمر كأن تتم مطابقة وثائق السيارات مع الجهات المصدرة لها كطابقة الوكالة مع وزارة العدل والشهادة الجمركية مع الجمارك وإجازات الاستيراد مع المؤسسة العام للتجارة الخارجية.

وأشار كمال الدين إلى إجراء ربط بين الوزارة والجمارك، وتم توقيع محضر اتفاق للربط الإلكتروني والاستعلام عن الوكالات مع وزارة العدل بعد أن تمت أرشفة الوكالات، لتخفيف العبء عن المراجعين واختصار الوقت، لافتاً إلى أن الاستعلام عن إجازات الاستيراد ما زال يتم ورقياً لعدم وجود إمكانية بإجراء الربط الإلكتروني مع الاقتصاد لكون عملهم يدوياً، وذلك لتخفيف العبء عن المواطنين وحماية ممتلكاتهم.

وأشار كمال الدين إلى أنه نتيجة لهذه الإجراءات تم ضبط وكالات وشهادات جمركية وإجازات استيراد مزورة بأعداد كبيرة، مؤكداً إحالة بعض الموظفين

ومعقبين معاملات وبعض المواطنين على الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش.

ولم ينف معاون الوزير أنه ما زال هناك دخول لسيارات بشكل غير شرعي إلى البلاد، مبيناً أن ذلك يتم عبر المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة، إذ يتم تزوير رقم الشاسيه والمحرك، مشيراً إلى اتخاذ الوزارة قراراً بإجراء كشف عند نقل المركبة، وذلك باستخدام جهاز موجود في كل مديريات النقل بحدود أن كان الرقم الموجود على هيكل السيارة مزوراً «محفوراً» أو موضوعاً من الصانع، وفي حال وجود تزوير يتم حجز السيارة أو المركبة ومصادرتها وتسليمها إلى الجهة المختصة كانت سواء «جمارك» أم «ضابطة عدلية».

وكشف كمال الدين عن ضبط عصابة كبيرة منذ عدة أيام قامت بتزوير الأرقام على الهيكل ووثائق لعدد كبير من السيارات من فئات متنوعة (رؤوس



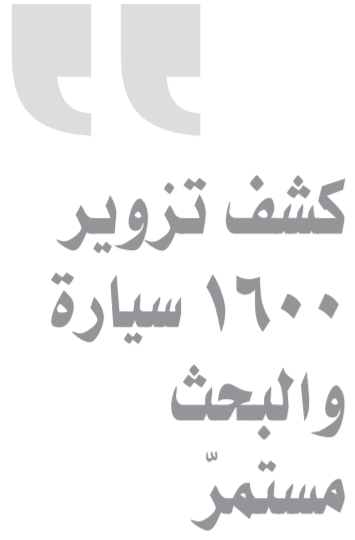
قطر وشاحنات...)، وأعضاء العصابة موجودون حالياً لدى الأمن الجنائي، موضحاً أنه تم اكتشاف التزوير أثناء عملية الكشف على السيارات.

وأشار كمال الدين إلى أن عدد السيارات المصنوعة بلغ نحو ١٦٠٠ سيارة وما زال البحث مستمراً. وأشار معاون الوزير إلى ابتكار طريقة جديدة عبر قس السيارة، وأصبح الكشف يتم عن طريق فك مقاعد السائق والمرافق والكشف عن وجود آثار لحام أو تزوير بالرقم تحتها، منوهاً بأنه كلما تطورت أساليب التزوير يتم تطوير أساليب الكشف، لافتاً إلى وجود شكل آخر من التلاعب عبر تسجيل السيارة في محافظة أخرى، مؤكداً حل المشكلة عن طريق إجراء مطابقة هاتفية فورية بين المديرات للتأكد من صحة الوثائق.

ولفت كمال الدين إلى أن مراكز الفحص في المحافظات تم تزويدها وتزويدها بشكل كامل ما عدا مراكز محافظتي

ضبط وكالات وشهادات جمركية وإجازات استيراد مزورة بأعداد كبيرة

كمال الدين لـ «الوطن»: موظفون ومعقبو معاملات ومواطنون إلى التفتيش شبكة تزوير وثائق تضم معقبين معاملات وتجار سيارات في قبضة الأمن الجنائي



مؤكداً ضبط أعداد كبيرة من مثل هذه الحالات.

وأكد معاون الوزير إعادة عدد كبير من السيارات المسروقة خلال الفترة الماضية بجميع الفئات، وخاصة السيارات التي تمت سرقتها في المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة التي حررها الجيش العربي السوري، لافتاً إلى أن عدد السيارات المسروقة والمتضررة التي تم تنظيم ضبط لها حتى تاريخه يصل إلى نحو ٤٠ ألف سيارة.

وبين كمال الدين أنه بشكل يومي يصل إلى الوزارة من الجهات المختصة قوائم سيارات يتراوح عددها بين ٢٠٠ إلى ٤٠٠ سيارة لمعرفة عائلتها، ليصار إلى تسليمها لأصحابها، مؤكداً فحص السيارات والمركبات من لجان متخصصة عند استصدار وثائق وعند منح لوحات للتأكد من عدم وجود أي تلاعب أو تزوير.

كل معامل الشركة متوقفة وبعضها لعدم الحاجة

١٢,٣ مليار ليرة مبيعات شركة الأسمدة منذ بداية العام ولديها مخازين به مليارات ليرة

نبال إبراهيم

الواحد ٨١ ألف ليرة سورية وسعر طن سماد اليوريا الواحد ١٤٧ ألف ليرة سورية وسعر طن السماد الفوسفاتي ١٢٠ ألف ليرة سورية.

ولفت العبد إلى أن معامل الشركة الثلاثة حالياً متوقفة عن العمل، موضحاً أن معمل سماد الكالنترو بقمسيه حمض الآزوت والكالنترو متوقف لعدم الحاجة للتشغيل ووجود كميات كافية من منتجاته في مستودعات الشركة ولعدم استرجار هذه السماد بالشكل الذي يسمح باستمرارية التشغيل، ومعمل الامونيا يوريا بقمسيه الامونيا واليوريا متوقف عن العمل منذ منتصف الشهر الماضي لوجود مشكلة بالمروحة ١٠١BUT لارتفاع حرارة المضحج الخارجي، وأن معمل السماد الفوسفاتي بأقسامه الثلاثة حمض الكبريت وحمض الفوسفور وإنتاج السماد متوقف نظراً لإجراء أعمال الصيانة، لافتاً إلى أنه من المتوقع إعادة تشغيل المعامل الثلاثة قبل بداية العام القادم لتأمين احتياجات القطر المتفق عليها للموسم الشتوي الحالي.

وكشف العبد عن توقيع الشركة لعقد عن طريق المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية بالوزارة لاستثمار بقيمة لا تقل عن ٢٠٠ مليون دولار مع شركة إس تي جي إنجلينك الروسية للقيام بأعمال إعادة التأهيل والتشغيل والتطوير وتدريب عمال الشركة وتوطين التكنولوجيا الحديثة لاستثمار ورفع الطاقات الإنتاجية الفنية والخدمية لمعامل الشركة الثلاثة وصولاً إلى الطاقة التصميمية لكل معمل بما يحقق الريعية الاقتصادية للطرفين.

ولفت العبد إلى أن من أهم الصعوبات التي تعاني منها الشركة عدم توفر الغاز بالكميات والمواصفات التنظيمية المطلوبة وصعوبة تأمين المواد وقطع الغيار والتبديل من الشركات المصنعة وتسرب اليد العاملة على الرغم من وجود نقص بها ولا سيما اليد العاملة الخبيرة وعدم إيجاد بديل عنها.

كشفت مدير عام الشركة العامة للأسمدة جمال الدين العبد أن كمية الإنتاج الفعلية لمختلف منتجات الشركة بلغت حوالي ٩٩ ألف طن منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر تشرين الأول الفائت، مبيناً بأن الإنتاج يتضمن (سماد الكالنترو- سماد اليوريا- سماداً فوسفاتياً- حمض كبريت- حمض فوسفور- حمض آزوت- أمونيا للكالنترو). لافتاً إلى أن معدل الإنتاج وصل إلى نسبة ٣٤٪ فيما بلغ معدل التطور نحو ١٩٤٪ مقارنة بكمية الإنتاج الفعلية في الفترة المماثلة للعام السابق والتي بلغت ٥٠ ألف طن.

وأوضح العبد في حديثه للوطن أن قيمة الإنتاج الفعلي لهذه المنتجات خلال تلك الفترة بلغت ١٣,٥ مليار ليرة سورية بمعدل تنفيذ ٢٩٪ ومعدل تطور ٢١٪ مقارنة بقيمة الإنتاج الفعلية مقارنة مع الفترة المماثلة من عام ٢٠١٧ والتي بلغت نحو ٦,٥ مليارات ليرة سورية.

وبين العبد أن كمية مبيعات الشركة من مختلف المنتجات وصلت إلى أكثر من ٨٨,٦ ألف طن بقيمة ١٢,٣ مليار ليرة منذ بداية العام الجاري وحقت معدل تنفيذ ٣٠٪ مقارنة بالعام الماضي، منوهاً بأن كمية النفايات المباعة من السماد الفوسفاتي بلغت ٢٠٤ أطنان، وتمت إضافة كمية ٥٣,٦٣٠ طن من السماد الفوسفاتي وكمية ٥٨,٥٥ طن من سماد الكالنترو إلى رصيدهما في مستودعات الشركة بعد مصادرتها من قبل الجهات ذات الصلة.

وأشار إلى أن كميات المخزون الجاهزة من مختلف منتجات الشركة الموجودة في مستودعات الشركة حتى بداية الشهر الجاري وصلت إلى نحو ٣٠,٥ ألفاً بقيمة ٥,٢ مليارات ليرة، مبيناً أنه تم تعديل أسعار الأسمدة والمنتجات الثانوية منذ شهر نيسان الماضي ليصبح سعر طن سماد الكالنترو

ما عزته مصادر في سوق الصرافة إلى ترقب السوق لإجراءات المصرف المركزي المتوقعة لضبط سعر الصرف من جديد، بعد أن ارتفع نحو ١١ بالمائة خلال وقت سابق، مع توقعات بعودة السعر إلى الانخفاض مجدداً.

وكان مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» قد عزى الارتفاع عن وقت سابق إلى زيادة حدة المضاربات في السوق وسط توقعات المتعاملين بتحقيق الليرة المزيد من التراجع وبالتالي تحقيق المضاربين المزيد من الأرباح، وذلك في ظل استمرار تأثير العوامل الضاغطة سلباً على الليرة والناتجة عن زيادة الطلب على الدولار الأمريكي في السوق المحلية لتأمين تمويل بعض السلع المستوردة وذات الطابع الموسمي، وتراجع حجم التمويلات المقدمة من القطاع المصرفي للمستوردين، وبالتالي لجوء البعض للسوق الموازية لتأمين قيمة مستورداته.

مع العلم بأن السعر مستقر رسمياً لدى المصارف وشركات الصرافة، حيث ما زال مصرف سورية المركزي مستمراً في تثبيت سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي عند مستوى ٤٣٦ ليرة سورية للدولار الأمريكي الواحد، وكذلك سعر شراء الدولار الأمريكي لتسليم الحوالات الشخصية الواردة من الخارج بالليرات السورية عند مستوى ٤٣٤ ليرة سورية، وسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي بموجب النشرة الرسمية عند مستوى ٤٣٨ ليرة سورية للمبيع ٤٣٥ ليرة سورية للشراء.



والسعر، وخالصة الحركة الأسبوعية للسلع كافة وترفعها إلى كل من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وكذلك إلى وزارة المالية، أملاً أن يكون هناك سعر قطع متوازن يحافظ على الأسعار في السوق التجارية، ويحافظ على القدرة الشرائية للمواطن.

وكان الدولار قد شهد استقراراً نسبياً في السوق السوداء بين ٤٩٦ و ٥٠٠ ليرة منذ الاثنين الماضي دون حدوث أي تغيرات ملموسة في السعر، زيادة أو نقصاناً، وهذا

ورفض القلاع أن يبدى بأي تصريح فيما يتعلق بعود عقود التصدير الموقعة خلال معرض دمشق الدولي وغيره من المعارض، والتي حان موعد استلام قيمتها سبباً لرفع الدولار من التجار بالاتفاق مع شركات الصرافة، وذلك لتصريفها بسعر أعلى من السعر وقت توقيع الصفقات، مشيراً إلى أنه بشكل عام يحصل هناك ارتفاع في سعر القطع عالمياً خلال تشرين الثاني وكانون الأول. ونوه القلاع بأن الفرقة تتابع حركة السوق أسبوعياً، وتعد تقارير حول تبدلات

الوطن

صرح رئيس غرفة تجارة دمشق غسان القلاع لـ «الوطن»، أن ارتفاع أسعار السلع في السوق بالتوازي مع ارتفاع سعر الصرف يجب أن يقابل من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحركة تضبط الأسعار من خلالها، واستفسار عن سبب ارتفاعها، كما يجب أن تتابع الوزارة تدفق السلع إلى السوق ومراقبة أسعارها.

ولفت القلاع إلى أن سبب قيام التجار برفع أسعار السلع مع ارتفاع سعر صرف الدولار هو أن أسعار التجار لا يقتصر على النقود فقط بل على السلع كذلك، وبالتالي فإذا كان لدى التاجر كتلة من السلع وارتفعت الأسعار، فلن يستطيع المحافظة على الأسعار البضائع نظراً لأنه يجب أن يعوض كمية البضائع لديه، على سبيل المثال إذا كان لدى التاجر ١٠٠ سلعة مخزنة لديه مع ارتفاع الأسعار فلن يستطيع أن يسترد إلا ٩٠ سلعة عوضاً عن ١٠٠ سلعة وبالتالي يكون قد خسر ١٠ بالمائة من ربحه، مبيناً أنه «لا يمكن الإشارة بالإصبع إلى سبب وحيد لارتفاع سعر القطع الأجنبي، بل هناك مجموعة من الأسباب ورد ذكرها كثيراً مثل كتلة المستوردات التي تدفع التاجر لشراء القطع كي يدفع قيمة مستورداته، متسائلاً عن مدى محافظة حجم المصادرات على مستوى، وكذلك الأمر للتحويلات الخارجية هل حافظت على مستواها؟

مدير هيئة الاستثمار لـ «الوطن»:

طرح المشروعات المتعثرة على القطاع الخاص لتأمين تمويل لها في منتدى التمويل الأول



ودخوله في الإنتاج. وأشار دياب إلى أن الهيئة ستعمل من خلال «منتدى التمويل الأول في سورية» على عرض مجموعة من الفرص الاستثمارية القابلة للتنفيذ مع وضع كافة مزاياها وتكاليف استثمارها أمام المشاركين في المنتدى وذلك ضمن سعي الهيئة لجذب المستثمرين، وهو الدور الرئيسي الذي تعمل عليه الهيئة، مضيفاً بأن الهيئة تعمل حالياً على إنجاز خطتها الاستثمارية للعام ٢٠١٩ والتي سيتم عرضها للمناقشة في مجلس الشعب قريباً.

يذكر أن «منتدى التمويل الأول في سورية» سيشهد مشاركات رسمية لعدد من الدول كروسيا وإيران والهند وممثلين عن مجالس رجال الأعمال والغرف الصناعية والتجارية سواء المحلية أو الخارجية، وهو يهدف إلى معالجة التعثر المالي في سورية.

ولكنها في العموم بسبب الحصار الاقتصادي والعقوبات الغربية الجائرة أحادية الجانب، التي أعاقت استمرار هذه المشاريع في التنفيذ، نتيجة صعوبات التحويلات المالية من الخارج وفروقات الأسعار وإدخال التجهيزات والمعدات والمواد الأولية، مع الإشارة إلى أن أغلبية هذه المشاريع المتعثرة تتركز بشكل رئيسي في القطاع الصناعي ومن ثم في باقي القطاعات كالزراعي والخدمي والسياحي وغيره، وهي مشاريع كانت قد شملت سابقاً في هيئة الاستثمار السورية وبخلت مرحلة التنفيذ وتعثرت عن الاستمرار.

ونوه دياب إلى أن الهيئة في هذا المضمون سوف تلعب دور الوسيط النزيه تحت إطار الرعاية المتكاملة للمشروع المشمل بأحكام قانون الاستثمار، وذلك لرعاية المستثمرين

علي محمود سليمان

صرح مدير هيئة الاستثمار السورية مدين دياب لـ «الوطن»، أن الهيئة استكملت تحضيراتها للمشاركة في «منتدى التمويل الأول في سورية»، والذي يقام بتنظيم من وزارة المالية يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني الحالي في قصر المؤتمرات بدمشق.

وأوضح دياب أن الهيئة تعزز طرح جملة من الملفات ضمن المنتدى وأهمها طرح عدد من المشاريع المتعثرة والتي تحتاج إلى التمويل لإعادتها إلى سكة التنفيذ، حيث سيتم عرض هذه المشاريع على المستثمرين من القطاع الخاص والمصارف الخاصة لجذبهم إلى تمويل هذه المشاريع.

وأوضح أن صعوبات التمويل التي عانت منها هذه المشاريع كانت لأسباب متعددة